

مقال: أجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري

المصدر: مجلة آفاق الثقافة والتراث

بقلم: محمد زين العابدين رستم

رقم العدد: 33

تاريخ الإصدار: 1 أبريل 2001

إعداد: موقع الشيخ عبد الحق التركماني

<https://www.turkmani.com>



أجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري

الأستاذ / محمد بن زين العابدين رستم
المغرب

عرف أهل الأندلس (للجامع الصحيح) للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) قدره ، فأنزله من أنفسهم منزلة رفيعة ؛ ومن أجل ذلك ترحلوا إلى المشرق ؛ لنقل الكتاب عن رواة الثقات الضابطين ، وحمله بالأسانيد العالية المتصلة بنقلته من الأئمة العارفين ، الذين جودوا الرواية ، وضبطوا السماع .

ثم إن أهل الأندلس لما قفلوا راجعين إلى بلادهم ، واستقر بهم المقام في أكنافها مطمئنين ، أقبلوا على تسميع الكتاب لمن رغب فيه من أهل العلم الطالبين ، ثم اعتنوا به - بعد ذلك - شرحاً لمتونه ، وتعليقاً على أحاديثه ، وكلاماً على مشكلات أسانيدهم .

فكان من ذلك تأليف كثيرة ، حفلت بها المكتبة الأندلسية ، منها في شرح الكتاب على الجملة - شرح المهلب بن أبي صفرة المرّي (ت ٤٣٥هـ) ؛ وشرح علي بن خلف ، ابن بطال القرطبي (ت ٤٤٩هـ) ، وشرح أحمد بن عمر ، ابن ورد المرّي (ت ٥٤٠هـ) .

- الأول : عدم معرفة كثير من الباحثين المعاصرين بهذا الجزء الذي أفردّه ابن حزم للجواب عن مواضع مشكلة من الجامع الصحيح .

- الثاني : إغفال بعض من ذكر هذا الجزء لابن حزم بسط القول في موضوعه ، وبيان تفاصيله ، والتعرض للغرض الذي رامه مؤلفه فيه .

- الثالث : نقاسة هذا الجزء وقيّمته ؛ إذ اقتبس منه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في (فتح الباري) ؛ على ما سيأتي بيانه .

ومنها في شرح غريب أحاديث (الجامع) ، لأحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ) ، ومنها في التعريف برجال (الجامع) ؛ (التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الصحيح) ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ) . وما كان للإمام ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) علامة الأندلس وريحانتها - وهو الأكثر من التأليف - أن يفوته التصنيف في شيء من هذا الجامع الصحيح ؛ فوضع فيه جزءاً لطيفاً ، نفرد به هذه الدراسة .

وكان الذي شدني إلى البحث في هذا الموضوع ثلاثة أمور :

عناية ابن حزم بالجامع الصحيح:

جرى ابن حزم على عادة أهل الأندلس في العناية بالجامع الصحيح، فسعى مذ أن طلب هذا الشأن؛ لسماعه على الشيوخ الناقلين له بالسند المتصل إلى الإمام البخاري، ومن بين هؤلاء:

أ - عبدالله بن ربيع بن محمد التميمي (ت ٤١٥هـ): «كان ثقة، ثبًا، دينًا، فاضلاً»^(١)، «روى عنه أبو محمد علي بن أحمد»^(٢). قلت: ومن جملة هذه المرويات (الجامع الصحيح) للبخاري^(٣).

ب - حمام بن أحمد الأطروش (ت ٤٢١هـ): «ذكره أبو محمد بن حزم قال: كان واحد عصره في البلاغة، وفي سعة الرواية، ضابطاً لما قيده»^(٤). ولذلك روى عنه ابن حزم الجامع الصحيح للبخاري^(٥).

ومن عناية ابن حزم بصحيح البخاري حرصه على النقل منه في كتبه^(٦)، وتنويهه بفضلها، وتعظيمه لقدره. ولقد ذكر له قول من يقول: «أجل المصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان...»^(٧).

تصحيح القول إن لابن حزم جزءاً موضوعاً على صحيح البخاري:

لم أجد في كلام من ترجم لابن حزم إشارة إلى الجزء المذكور، وليس ذلك بعجيب مستغرب؛ فإن الواحد من هؤلاء المترجمين لم يزعم أبداً استيعاب ذكر مؤلفات ابن حزم، حتى لا يذهب عنه منها كتاب.

وأول من أثبت الجزء المشار إليه لابن حزم الشهاب القسطلاني (- ٩٢٣هـ): فإنه قال في معرض سرده لجملة من كتب أهل العلم الموضوععة على الجامع الصحيح: «ولابن عبد البر الأجوبة على المسائل المستعربة من البخاري... وكذا لأبي محمد ابن حزم عدة أجوبة عليه»^(٨).

وتابع القسطلاني في ذكر الجزء حاجي خليفة (ت

١٠٦٧هـ)، والقنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، وعبد السلام المباركفوري (ت ١٣٤٢هـ)^(٩).

ولقد نقل الأولان من هؤلاء الثلاثة عبارة القسطلاني حدو القدة بالقدة، بينما قال عبد السلام المباركفوري: «الأجوبة على المسائل المستعربة من البخاري: لابن عبد البر... وقد رتب أجوبة المهلب في كتاب، وفيه أجوبة ابن حزم أيضاً»^(١٠).

وأوهمت هذه العبارة أن جزء ابن حزم المذكور يوجد ضمن أجوبة ابن عبد البر، والظاهر أن الأمر ليس كذلك؛ ففي المصادر التي نقل منها المباركفوري ما يفيد أن لابن حزم أجوبة على المسائل المشككة من صحيح البخاري، على شاكلة أجوبة ابن عبد البر.

ولقد حملني شغفي بكتب ابن حزم على البحث عن أجوبته الموضوععة على البخاري في فهارس مكنتات المخطوطات التي وقعت بيدي، فلم أحل بطائل.

ثم توجهت صوب تاريخ بروكلمان، وتاريخ فؤاد سزكين، ثقة مني أنني لا محالة أجد ما أبحث عنه، بيد أنني صدرت عن الكتابين، ولما أقض منهما طلبتي.

وبينما أنا على تلك الحال؛ إذ مر بي في كتاب (الحطة) قول المحقق عند ذكر القنوجي لأجوبة ابن حزم: «انظر تذكرة الحفاظ: ١١٤٦/٣؛ فقد ذكر في ترجمته عدة أجوبة عليه»، فبادرت إحالة المحقق أشد جذلان فرحاً، حتى إذا ما كشفت عن الموضوع الذي أحال عليه، عدت منه خاوي الوفاض؛ إذ تبين أن المحقق قد ظن ظناً لم يرزق فيه التحقيق، ولا أصاب به وجه التوفيق، وبيان ذلك: أن في الموضوع الذي أحال عليه المحقق قول ابن حزم، عند سماعه قول من قال: «أجل المصنفات الموطأ: بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان...»^(١١)، وليس هذا القول من أجوبة ابن حزم التي نعتيها ههنا في ورد ولا صدر.

ثم أمعنت بعد ذلك في البحث عن الأجوبة في بعض

النصوص المنتقاة من فتح الباري:

لما ثبت عندي أن الحافظ ابن حجر: قد نقل من أجوبة ابن حزم في (فتح الباري) عزمت على المرور على الكتاب، فاستوعبته قراءة، ثم التقطت كل نص فيه ذكر لابن حزم، فوَقفتُ من ذلك على أكثر من مئة وستين نصاً.

ثم إنني تأملت هذه النصوص المنتقاة، فإذا هي على ضربين:

ضربٌ قد صرح الحافظ ابن حجر فيه بموطن النقل، فأمره واضح، وضربٌ أغفل الحافظ فيه ذكر مورد النقل، فأمره مُشكَل، ووجهُ إشكاله: حصول التردد بين إدخاله في أجوبة ابن حزم، وإسقاطه منها.

وبعد إعمال نظر، وإجالة فكر، عزم الله لي على إسقاط ما كان هذا سبيله، فانتقيت من هذا الضرب ما قد صرح الحافظ ابن حجر بنقله من أجوبة ابن حزم خاصة. ولقد صفا لي من ذلك ثلاثة نصوص، ها أنا ذكرها هنا على النحو الآتي:

١ - رُتبت النصوص المنتقاة على الكتب والأبواب وفق ترتيب الجامع الصحيح.

٢ - ذكرت رقم الكتب والأبواب التي وردت فيها النصوص الثلاثة، وفق ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، في الطبعة التي أشرف عليها الشيخ عبد العزيز بن باز من (فتح الباري).

٣ - صدرت النص المنقول بقولي: «قال ابن حجر: قوله كذا...»، فأذكر مناسبة النص، والباعث على النقل من ابن حزم في أجوبته.

٤ - خرَّجت مناسبة النص، وذلك بعزو الحديث إلى موضعه من الجامع الصحيح، كما أني ذكرت ما قد علَّق به الحافظ ابن حجر على المسألة التي تكلم عليها ابن حزم في أجوبته.

الشروح المتأخرة لصحيح البخاري، فوَقفتُ في (فتح الباري) للحافظ ابن حجر على مواضع تُشير إليها، فحمدتُ الله تعالى أن أبقى من هذه الأجوبة بقايا تدلُّ عليها، وتُرشد إليها.

عناية الحافظ ابن حجر بابن حزم:

المتأمل في (فتح الباري) يجد الحافظ ابن حجر حفيماً بابن حزم، ومما يشهد لذلك:

أ - تعظيم ابن حجر لأمر ابن حزم، وتفخيمه لشأنه، حتى إنه يصفه بـ «شيخ الظاهرية» (١٢).

ب - نقل ابن حجر لآراء ابن حزم وعنايته بحكاية أقواله (١٣).

ج - معرفة ابن حجر بكتب ابن حزم، وعنايته بمراجعتها عند المسألة التي تعرض له، فمما اعتنى بمراجعتها من كتبه: (المحلى) و(الفصل في الملل والنحل)، و(جمهرة أنساب العرب). و(حجة الوداع) (١٤) وغير ذلك.

د - اعتماد ابن حجر على ابن حزم في إثبات ما ترجح لديه (١٥)، أو دفع رأيٍ ضعيفٍ عنده (١٦).

هـ - تنويه ابن حجر بصحة نقل ابن حزم، وأنه لا يُجازف فيه (١٧)، وثناؤه على بعض ما ذهب إليه، وعده بيانه في ذلك «بيانا شافياً» (١٨) «لا مزيد عليه» (١٩).

ومن رزق الإنصاف علم أن الحافظ ابن حجر لم يكن في ابن حزم غالياً ولا جافياً، فعندما يرتكب ابن حزم في مسألة الشطط، ينبري ابن حجر للتعقب، فيقول: «وأفرط ابن حزم فقال...» (٢٠)، أو يقول: «وأغرب ابن حزم فقال... وهو جمودٌ شديد» (٢١). وربما قال: «وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك...» (٢٢)، أو قال: «ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري في ردِّ ما أخرجه البخاري...» (٢٣).

وهذا أوانُ ذِكْرِ النُّصوصِ المنتقاةِ على الشَّرْطِ
المتقدِّمِ.

كتابُ بدءِ الوحيِ [الأول]

بابُ كيفَ كانَ بدءُ الوحيِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ
وقولِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا
أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [الباب
الثَّانِي].

١ - قال ابن حجر: «قوله: (فمن كانت هجرته إلى
دنيا)» (٢٤)، كذا وقع في جميع الأصول التي
اتَّصلت لنا عن البخاري، بحذف أحد وجهي
التقسيم، وهو قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله
ورسوله إلخ...) وقال الداودي الشارح:
الإسقاط فيه من البخاري؛ فوجوده في رواية
شيخه، وشيخ شيخه، يدلُّ على ذلك، انتهى. وقد
رويناه من طريق بشر بن موسى، وأبي إسماعيل
الترمذي، وغير واحد عن الحميدي تاماً، وهو في
مصنَّف قاسم بن أصبغ، ومستخرجي أبي نعيم،
وصحيح أبي عوَّانة، من طريق الحميدي، وإن

كان الإسقاط من غير البخاري، وقد يُقال: لم
أختار الابتداء بهذا السياق الناقص؟ فالجواب: قد
تقدّمت الإشارة إليه، وأنّه اختار الحميدي لكونه
أجلّ مشايخه المكيين، إلى آخر ما تقدّم في ذلك
من المناسبة، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما
قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٢٥) الحافظ
في «أجوبة له على البخاري: إن أحسن ما يُجاب به
هنا أن يُقال: لعلَّ البخاري قصد أن يجعل لكتابه
صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه إليه كثير من
الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة
لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكأنّه ابتدأ
كتابه بنية ردِّ علمها إلى الله، فإن علم منه أنه أراد
الدنيا، أو عرض إلى شيء من معانيها، فسيجزيه
بنيته، ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانيةً

للتزكية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام.
انتهى ملخصاً» (٢٦).

كتابُ الصلاةِ [الكتاب الثامن]

بابُ كيفَ فُرِضتِ الصلواتُ في الإسراء...
[الباب الأول]

٢ - قال ابن حجر: «قوله: «حَبَائِلُ اللُّؤلُؤِ» (٢٧) كذا
وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضوع،
بالحاء المهملة، ثمَّ الموحدة، وبعد الألف تحتانية،
ثمَّ لام، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيّفه، وإنما
هو: «جنايذ» بالجيم والنون، وبعد الألف موحدة،
ثمَّ ذال معجمة، كما وقع عند المصنّف في
أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن
يونس، وكذا عند غيره من الأئمة، ووجدت في
نسخة معتمدة من رواية أبي زر في هذا الموضوع:
«جنايذ» على الصواب، وأظنه من إصلاح بعض
الرواة. وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع
من البخاري: «فتشّيت على هاتين اللَّفظتين، فلم
أجدهما، ولا واحدة منهما، ولا وقفت على
معناهما، انتهى» (٢٨).

كتابُ الرِّقَاقِ [الكتاب ٨١]

بابُ القَصْدِ والمُداوِمةِ على العملِ [الباب
١٨]

٣ - قال ابن حجر: «قوله: سَدِّدُوا وَأَبْشِرُوا» (٢٩):
«قال ابن حزم في كلامه على مواضع من
البخاري: معنى الأمر بالسَّدَادِ والمقاربة (٣٠): أنه
ﷺ أشار بذلك إلى أنه بعث ميسراً سهلاً، فأمر
أُمَّتَهُ بأنَّ يقتصدوا في الأمور؛ لأنَّ ذلك يقتضي
الاستدامة عادةً» (٣١).

التعليق على النصوص المنتقاة:

يَعْنُ لِلنَّاظِرِ فِي هَذِهِ النُّصوصِ مَا يَأْتِي:

١ - تصحيح نسبة الأجوبة المذكورة إلى ابن حزم،

وإن أغفل ذكرها كما مر، من ترجم لعلامة الأندلس وفقهائها، وذكرها من هو دون الحافظ ابن حجر، كالقسطلاني ومن تقدمت الإشارة إليهم أنفاً.

٢ - ليست أجوبة ابن حزم هي ما نشره محققاً العلامة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري بعنوان: «نقد حديثين وردا في الصحيحين» (٣٢): فإن موضوع الأجوبة خاص بالجامع الصحيح؛ وما نشر محققاً في الصحيحين: البخاري ومسلم.

وقد يكون الحديث المنتقد على البخاري من الأجوبة، لكن يشكل على هذا أمران:

الأول: أن موضوع الأجوبة ظاهر من اسمها: فهي حل للإشكال، ودفع لما قد يرد على أحاديث الجامع الصحيح من اعتراض أو نقد.

الثاني: أن ما انتقده ابن حزم من الحديث الوارد في (الجامع الصحيح) حكاه ابن حجر عنه في (فتح الباري)، لكنه لم يعزه إليه في أجوبته (٣٣). ولقد مرّ بك - في النصوص المنتقاة - كيف كان الحافظ يُصدر نقله عن ابن حزم بذكر عبارة «الأجوبة».

٣ - تبين من النصوص المنتقاة أن موضوع الأجوبة في مواضع مشكلة من (الجامع الصحيح)، سواء تعلّق الأمر بصنيع البخاري في سياق الحديث، كما في النّصّ الأول، أو في بعض ألفاظه، كما في النّصّ الثاني، أو في شرح معناه مقارنة مع غيره، كما هو واضح من النّصّ الثالث.

٤ - تُظهر هذه «الأجوبة» عجيبة قدرة ابن حزم على التخلّص من الإشكال بالانفصال عنه انفصلاً يُشعر برفع الالتباس، ودفع الاعتراض. ولقد يُنصف ابن حزم من نفسه، فيُظهر عدم اهتدائه إلى حلّ الإشكال، كما هو بين في النّصّ الثاني.

بيد أنه في هذا النّص لابن حزم منقبة، ذلك أنه يُظهر جدّه وتعبه في التتبّع الزائد، والبحث الشديد عن الأمر الغامض يعرض له.

٥ - يظهر من كيفية إحالة ابن حجر على «الأجوبة» أنها في مواضع من (الجامع الصحيح)، وذلك مشعر بأنها صغيرة الحجم في ورقات قليلة، أو جزء لطيف قد يكون ابن حزم ألفه ابتداءً، أو أملاه على تلاميذه في مجالسه العلمية بالأندلس، وفي الحالين: إما أن يكون ابن حزم سئل عمّا أشكل فهمه من (الجامع الصحيح) فأجاب، وإما أنه ابتداءً الجواب من غير سؤال أحد، وذلك الذي نميل إليه.

٦ - تبرز إحالات الحافظ ابن حجر على الأجوبة أنه وقف عليها، وبأشرف النقل منها، وذلك لأمرين:

١ - درج ابن حجر على النقل من كتب أهل المغرب والأندلس، ومباشرة العمل عليها، وتصريحه أحياناً بأنه رآها رؤية عين، ومن هذه الكتب: (ترجمان التراجم) لابن رشيد السبتي (ت ٧٢١هـ) (٣٤).

٢ - لقد أرشد ابن حجر في النّصّ الأول القارئ المطلع إلى أن ما نقله عن ابن حزم قد أورده ملخصاً، ويبعد، في العادة، أن يكون من ينقل بالوساطة ملخصاً كلام الأصل.

٧ - تُظهر النّصوص المنتقاة جلاله (فتح الباري) ونفاسته: فهو خزانة علم، ومدونة أثر، قد حوى نفائس آثار قد ضاعت، وضمّ بين دفتيه أعلام كتب قد ذهبت.

وبعد، إن كل مبتدئ قولاً في نمط، قل الطارق فيه والمعاون، يكثر عثاره، وتعد عليه السقطة بعد السقطة، ولقد أعلم أنني تركت أشياء للمتعب، قد تصل بالبحث إلى غايته، وتُشرف به على نهايته: لا أُضرب عنها صفحاً، ولا أطوي دونها كشحاً. ●

- ٢٥ - هو ابن حزم كما لا يخفى .
- ٢٦ - فتح الباري: ١/١٥٠ . وقال ابن حجر بعد ذلك: «وحاصله أن الجملة المحذوفة تُشعر بالقرية المحضة، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصدَه يحصل القرية أو لا، فلما كان المصنّف كالمُخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقرية المحضة فراراً من التزكية، وأبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سيرته، المجازي له بمقتضى نيته» .
- ٢٧ - هذه قطعة من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري هنا برقم ٣٤٩ .
- ٢٨ - فتح الباري: ١/٤٦٣ . وقال ابن حجر بعد ذلك: وذكر غيره أن الجنابذ يشبه القباب، واحدها جنبذة بالضم، وهو ما ارتفع من البناء، فهو فارسي مُعرب...» .
- ٢٩ - هذه قطعة من حديث عائشة برقم ٦٤٦٧ .
- ٣٠ - يعني في حديث عائشة برقم ٦٤٦٤ وفيه: «سَدُّوا وقاربوا» .
- ٣١ - فتح الباري: ١١/٣٠٠ .
- ٣٢ - انظر مجلة «عالم الكتب»، المجلد الأول، العدد الرابع، ١٤٠١هـ: ٥٩٢ .
- ٣٣ - انظر فتح الباري: ١٣/٤٨٤ .
- ٣٤ - انظر هدي الساري: ١٤٠ . ومن شروح أهل المغرب التي وقّف عليها الحافظ ابن حجر شرح ابن التين الصفاقسي (ت ٦١١هـ) على صحيح البخاري. يقول في فتح الباري: ١٧٨/٦: «... ثم رأيتُ في شرح ابن التين». كما وقف الحافظ أيضاً على النسخة التي كتبها الحافظ أبو علي الصدفي الأندلسي (ت ٥١٤هـ) من صحيح البخاري، وأفاد من التعليقات الموجودة فيها. وانظر: فتح الباري: ٢/٤٧٤ و: ٢/٢٨٦ .
- ١ - الصلاة: ٢/٤٠٣ .
- ٢ - جذوة المقتبس: ٢٣٠ .
- ٣ - ينظر: المحلى: ١/٨٢ و١٠٦ .
- ٤ - الصلاة: ١/٢٥٠ .
- ٥ - المحلى: ١/٧٣ .
- ٦ - ينظر: الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس: ١/٣٣٧، ٢/٥٠٢ و٥٢٩ .
- ٧ - تذكرة الحفاظ: ٣/١١٥٣ .
- ٨ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١/٤٣ .
- ٩ - ينظر: كشف الظنون: ١/٥٤٥ . والحطّة في ذكر الصحاح الستة: ٣٢٢ . وسيرة الإمام البخاري: ١٨٧ .
- ١٠ - سيرة الإمام البخاري: ١٨٧ .
- ١١ - تذكرة الحفاظ: ٣/١١٥٣ .
- ١٢ - فتح الباري: ٥/٢٢٨ .
- ١٣ - ينظر مثلاً: فتح الباري: ١/٣٤٧ و: ٢/٣٢١ و: ٣/١٤٨ و: ٤/٤٧ .
- ١٤ - ينظر: فتح الباري: ٣/٢٢٠ و: ٤٠١ و: ٥/١٢٤ و: ٦/٤٤٧ و: ٥٢٧ و: ٨/٧٤٣ و: ١٠/٥٢ و: ١١/٣٦٩ و: ١٣/٥٢٤ .
- ١٥ - فتح الباري: ٣/٢٢٠ .
- ١٦ - فتح الباري: ٤/٩ .
- ١٧ - فتح الباري: ٨/٢٢١ .
- ١٨ - فتح الباري: ٣/٤٢٩ .
- ١٩ - فتح الباري: ٤/٩ .
- ٢٠ - فتح الباري: ٤/١٠٤ .
- ٢١ - فتح الباري: ٣/٢٠٦ .
- ٢٢ - فتح الباري: ٩/٥٩٠ .
- ٢٣ - فتح الباري: ١٠/٥٢ .
- ٢٤ - هذه قطعة من الحديث الأول الذي افتتح به البخاري كتابه.

المصادر والمراجع

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ .
- الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس، تح. محمد زين العابدين رستم، رسالة دكتوراه غير منشورة .
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ .
- الحطّة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب، محمد صديق خان الهندي، دار الجيل - بيروت، دار عمّار - عمان، ١٤٠٨هـ .
- الصلاة، لابن بشكوال، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ١٤١٠هـ .
- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، د.ت .
- كشف الظنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ .
- مجلة عالم الكتب، مج ١، ع ٤، ١٤٠١هـ .
- المحلى، لابن حزم، دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت .